دراسة تحليلية لواقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – حالة برامج الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

Analytical study of the reality of small and medium enterprises habilitation-case of the programs of the national agency for developing small and medium enterprises NADSME

بلمهدي يوسف*[1]

[1]جامعة البليدة 2 (الجزائر)، مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، youcefbelmahdi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/03 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

لقد أصبحت أهمية قصوى تولى لقطاع (م ص م) لدى أغلب الدول في العالم، وهذا بسبب الأدوار البارزة التي يلعبها هذا النوع من المؤسسات في تشكيل نسيج اقتصادي تنافسي، هذا الأمر دفع الدول إلى الإهتمام ب (م ص م) والتركيز عليها من خلال سياسات قائمة على ترقيتها وتأهيلها، وقد حذت الجزائر نفس الحذو في الإهتمام بهاوبسياسات النهوض بها لاسيما سياسة التأهيل، حيث يلعب الأخير دورا رائدا في تطوير (م ص م) من جوانب مختلفة، لوضعها في مصاف المؤسسات التنافسية ، هذا الأمر دفع الجزائر إلى إنشاء وكالة لترقية وتطوير (م ص م) معنية بتنفيذ ومراقبة برامج التأهيل الوطني.

الكلمات المفتاحية:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *ANDPME*

Abstract:

The SME sector has become of great importance in most countries around the world. This is due to the prominent roles that this type of institution plays in shaping a competitive economic fabric. Therefore, the world countries have an impulse to pay attention and focus on SMEs through the policies of promotion and habilitation. Similarly, Algeria is interested in SMEs and the policies to promote them especially the habilitation policy. Whereby this latter plays a pioneering role in developing the SMEs from different aspects to put them in the ranks of competitive enterprises. Consequently, Algeria created an agency for promoting and developing SMEs that concerned with the execution and monitoring the national habilitation programs.

Keywords: Small and Medium Enterprises; Habilitation; The National Agency for developing Small and Medium Enterprises.

*بلمهدي يوسف.

I. مقدمة:

يشهد العالم الاقتصادي اليوم انفتاحا لم يشهده من قبل، هذا الانفتاح جاء نتيجة لتوحد رؤى أهم الانظمة، التكتلات والهيئات الاقتصادية الكبرى في العالم، حيث تقوم أغلب هذه الرؤى على ضرورة تحرير الاقتصاد العالمي من الكثير من القيود لاسيما قيود حركية السلع والخدمات بين الأسواق الإقليمية والدولية، هذا الانفتاح بدوره حمل في طياته عدة نتائج لعل أهمها ارتفاع منسوب التنافسية في مختلف الأسواق العالمية، حيث وضع هذا الأمر عدة دول لاسيما الدول النامية مثل الجزائر، وضعها ممثلة بمؤسساتها أمام تحدي التكيف مع هذا الوضع التنافسي ومواجهته، ومن أجل تحقيق هذا التحدي اختلفت هذه الدول والتكتلات الاقتصادية في انتهاج السياسات، الاستراتيجيات والتدابير التي تراها مناسبة لذلك، ومن أهم السياسات المتبعة من طرف هذه الدول سياسة التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كهيكلة صناعية مهمة تحفظ توازن النسيج الاقتصادي للدولة وترفع من تنافسيتها على الأصعدة الإقليمية والدولية على حد سواء، حيث حظي هذا النوع من المؤسسات باهتمام أغلب الدول والهيئات الاقتصادية الكبرى في العالم للأهمية السابقة الذكر.

وبالحديث عن التوجه العالمي نحو تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارها من ركائز الاقتصاد الحديث المبني على الابتكار، الريادة والتنافسية لابد من الإشارة إلى توجه الجزائر في هذا السياق، حيث اهتمت الجزائر بدورها كثيرا خلال العقود الأخيرة بداية من مطلع الثمانينات بهذا النوع من المؤسسات خاصة بعد التوجه نحو تغيير هيكلة الاقتصاد الجزائري بداية من نفس الفترة، فقد أصبح القطاع الصناعي من أهم القطاعات المراهن عليها لتنويع الاقتصاد الجزائري والرفع من تنافسيته على الصعيدين الإقليمي والعالمي، خاصة في ظل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بداية من سنة 2005 والانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على وضع كل الأطر السياسية، القانونية والإدارية المناسبة لتأطير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما برامج تمويلها، تدعيمها، ترقيتها، تأهيلها ومرافقتها، وقد أنشأت بمقابل ذلك عدة هيئات ووكالات معنية بالمتابعة الميدانية لهذه البرامج وفي مقدمتها الوكالة الوطنية لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (**ANDPME**)،

وقد جاء إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنفيذا وتجسيدا لتوجه الدولة السابق الذكر نحو هذا النوع من المؤسسات، حيث تعنى الوكالة بتطبيق برامجوطنية وتعاونية إقليمية وعالميةتضمن تأهيل المؤسسات على مستويات مختلفة (تأهيل مالي، تقني، تسييري .. إلخ) وهذا قصد الرفع من تنافسيتها وتفعيل أنظمتها الإنتاجية وترقية دورها الاقتصادي بشكل عام، وقد سعت الدولة من خلال هذه الوكالة إلى الإحاطة القانونية بهذه البرامج على مستوى جميع مراحلها الزمنية مركزة على الرقابية منها قصد تقييمها وتصحيح مسارها بشكل دوري على المستويات الإستراتيجية القانونية والتنفيذية الواقعية على حد سواء، وبعد مرور سنوات على هذا البرنامج أردنا من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على مدىفعالية تنفيذه من خلال استعراض أرقام وإحصائيات للوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال آخر أربعة سنوات لبرامجها التنفيذية.

وبناء على كل ما سبق تمت صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث والتي تبلورت في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى نجحت الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

بناء على عينة من الدراسات السابقة لذات الموضوع انطلقنا من الفرضيتين التاليتين:

- نجحت الدولة ممثلة بالوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- واجهت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة صعوبات وعراقيل حالت دون التنفيذ السليم لسياسة الدولة الموجهة في هذا السياق.

وبناءً على هذا تبرز أهمية هذا البحث في مدى ضرورة معرفة مدى فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قياسا على النتائج الملموسة المحققة في هذا الشأن، مع أهمية التعريج على الإجراءات، السياسات والاستراتيجيات المتخذة في ظل هذه النتائج.

II. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أشرنا سابقا محل اهتمام العديد من الدول والأنظمة في العالم نظرا لأهميتها البالغة في خلق التوازن الاقتصادي، خلق الثروة.. الخ، ومع تركيز كل هذه الدول والأنظمة على**م ص م**اختلفت الرؤى حول مفهومها، قوانينها، أشكالها، أحجامها.. الخ.

II–1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند المشرع الجزائري

صدر أول تعريف رسمي ل **(م ص م)** للمشرع الجزائري في(القانون رقم 18-01، 2001، صفحة 05)المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمنت المادة الرابعة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج سلع/خدمات:

- تشغل من 1 الى 250 شخصا
- لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي (2) مليار دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار
- تستوفي معايير الاستقلالية.

II–2أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حمل نفس القانون السابق مضمون مفصل حول تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر كما يلي:

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المشرع الجزائري

المادة	الصنف	التعريف
المادة 5	**المؤسسة المتوسطة**	مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون وملياري (2) دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.
المادة 6	**المؤسسة الصغيرة**	مؤسسة تشغل من عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.
المادة 7	**المؤسسة المصغرة**	مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مجموع عشرة (10) ملايين دينار.

المصدر:القانون رقم 01-18، 2001،"المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، صفحة 6.

II–3أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا شك أن تركيز الدولة الجزائرية بداية من ثمانينات القرن الماضي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث عن سبل وسياسات كفيلة بترقيتها، تمويلها، تأهيلها ومرافقتها يعود إلى الأهمية البالغة لهذه المؤسسات كمكون أساسي للنظام الاقتصادي لسميا الإنتاجي (صناعي/خدماتي) منه، وتتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

1) **زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل**: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل، وذلك راجع إلى المؤسسات إلى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات، هذا من جهة، ولكثافة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من **20.8** مليون مؤسسة في الإتحاد الأوروبي في 2010، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل 99.8 % من العدد الإجمالي لها، وحوال 92% من قطاع الأعمال يتكون من المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من 10 عمال، حيث يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير 67% من فرص العمل على مستوى الاتحاد الأوروبي.
2) **تنويع الإنتاج**: تضع التغيرات المشهودة في الأسواق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام حتمية التكيف مع هذه التغيرات، هذا الكيف يكون في عدة أشكال لعل أهمها تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوحدات ناتجة عن تفكك المؤسسات الكبيرة من شأنه المساهمة في إنتاج تشكيلات مختلفة ومتنوعة من السلع والخدمات تلبية للحاجيات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية(يعقوبي، 2006)
3) **تطوير وترقية النشاط الصناعي**: لطالما تم اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوحدات غير قادرة على ترقية القطاع الصناعي بسبب سيطرة المؤسسات الكبيرة على هذا الأخير، ولأسباب أخرى، هذا الأمر ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الخدمي حصريا، إلا الكثير من التجارب على الصعيد العالمي لاسيما دول الاقتصاديات المتقدمة في المجال الصناعي، أكد قدرة هذه الأخيرة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) على نجاحها في القطاع الصناعي ومساهمتها بذلك في ترقية النشاط الصناعي في الدول النامية، لذلك من المهم جدا على الصعيد المحلي التركيز على هذا الأمر من خلال وضع التسهيلات اللازمة والسياسات الكفيلة بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل نسيج صناعي تنافسي متماشي مع احتياجات السوق . على الصعيدين المحلي والأجنبي.(قويقع، 2001، صفحة 118)
4) **ترقية الصادرات**: عادة ما يتم ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموضوع البطالة والتشغيل من خلال قدرتها الكبيرة على خلق مناصب الشغل والتقليل من البطالة، لكن في ظل عولمة الاقتصاد فإن الدور الحديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يعد مقتصرا على معالجة مشاكل داخلية كالبطالة فقط، إنما المساهمة في تحقيق التميز والتنافسية على المستوى الدولي أو الإقليمي، ليصبح التصدير إحدى أهم مظاهر هذه المساهمة الفعالة لهذه المؤسسات وهدفا لها في نفس الوقت. (الصاوي، د. ت.)
5) **التقليل من البطالة**: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عرض فرص عمل كثيرة في وقت تشكل فيه البطالة شبح تعاني منه أغلب دول العالم بمختلف مستوى تقدمها لا سيما النامية منها، حيث تعتبر كونها جامعة لليد العاملة وخالقة لفرص الشغل من أهم الحلول للقضاء على مشكل البطالة.(رقراق، 2010، صفحة 29).

III. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامجه

تناول الكثير من الكتاب والباحثين المهتمين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع التأهيل بإسهاب، هذا الأمر ساهم في وجود عدة مفاهيم وتعاريف لعملية وسياسة التأهيل، وقد جاءت مختلفة باختلاف آراء مقترحيها، لكنها صبت في أغلب مفاهيمها على أن التأهيل يتمثل في العمل على تقوية المؤسسة تنافسيا من جانبها الداخلي والخارجي.

III –1تعريف التأهيل

برنامج تأهيل المؤسسات مصطلح جاءت به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) باعتباره مسارا مستمرا يهدف إلى تحضير وتكييف المؤسسات ومحيطها في إطار متطلبات التبادل الحر، لمساعدة المؤسسات لتكون لها تنافسية في يخص السعر، الجودة والإبداع، ولتكون قادرة على التحكم ومتابعة مختلف التقنيات الجديدة والتأقلم مع ظروف السوق، فبرامج التأهيل ال تعبر عن سياسة تصنيعية جديدة ولكن سياسة تهدف إلى عصرنة وتطوير المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات وتحسن تنافسيتها في سياق دولي، وهو يهتم بالقطاع الصناعي والقطاعات الخدمية المرتبطة به(بن مكرلوف، 2017، صفحة 14).

كما يعرف التأهيل على أنه برامج تشمل مجموعة من الإجراءات والتدابير بهدف تحسين تطوير أداء المؤسسة أمام منافسيها الرائدين في السوق(غبولي، 2011، صفحة 85)

في حين يراه الباحث (Lamiri, 2003, p. 17) بأنه يشمل استمرارية رفع الأداء والقيم وأساليب التسيير من أجل اللحاق بمستوى المنافسين الرائدين في السوق.

كما يعرفه (BROWN, n, d., p. 37)على أنه الوقوف على نقاط الضعف في المؤسسة والعمل على تحسينها وعلى نقاط قوتها والعمل على استغلالها.

وبناء على هذه التعاريف يمكننا الاستخلاص بأن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشمل تحليل الجوانب الداخلية والخارجية للمؤسسة كنظام والعمل على استخراج نقاط قوتها وتميزها سعيا إلى استغلالها وتثبيت تميزها وقوتها، هذا من جهة، مع العمل على الوقوف على جوانب ونقاط ضعفها والسعي إلى تحسينها، تصحيحها وتطويرها قصد التخلص من آثارها ونتائجها السلبية على سيران المؤسسة كنظام، تأتي هذه الإجراءات مجتمعة تحت هدف تحسين الأداء الكلي للمؤسسة وتحسين تنافسيتها في السوق.

III –2برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية، إلا أن التوجه الجديد الذي تسعى إليه السلطات العمومية من أجل دخول المنافسة الدولية من خلال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يحقق بدوره النتائج المرجوة بالرغم من الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية، فبرامج التأهيل لم تعزز الجهود المبذولة لتحسين منافسة المؤسسة لمحيطها، لذلك توجيه العديد من البرامج لتأهيله كما يبين الجدول التالي(رقراق، 2010، صفحة 162):

الجدول رقم02: مختلف برامج التأهيل في الجزائر

البرنامج	الفترة	الفئة المستفادة من البرنامج	أهداف البرنامج	الميزانية	النتيجة

برنامج الاندماج لتحسين التنافسية الصناعية وتدعيم هيكلة المؤسسات.	من سبتمبر 2001إلى 2008	المؤسسات الصناعية ذات عمالة أكثر من 20 عامل	تحديث أنظمة الإنتاج ل 750 مؤسسة	11.4 مليون دولار	تأهيل 21 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 05 عامة
برنامج ميدا	من سبتمبر2002إلى 200	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم 20 عاملا فأكثر	تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة	9.62 مليون دولار	تأهيل 405 مؤسسة صغيرة ومتوسطة
البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	ابتداء من 2006	المؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عاملا	تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة	01 مليار دينار سنويا	تأهيل 100 مؤسسة
برنامج **CTZ** لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2005-2007	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تستخدم من 50 إلى250 عاملا	تحسين الشروط العامة وتقديم خدمات للمؤسسات للصغيرة والمتوسطة	03 ملايين دوتش مارك ألماني	حصول 07 مؤسسات على شهادة إيزو 14001

المصدر: عبد القادر رقراق، 2010،"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة الجزائر"، صفحة 162

IV. الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANDPME

I. نشأة وتعريف الوكالة

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى(المرسوم التنفيذي 05-165، 2005، صفحة 28)المؤرخ في 03ماي 2005، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها.

وقد سميت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ويكون مقرها الجزائر العاصمة طبقا للمادة 1 من(المرسوم التنفيذي 05-165، 2005، صفحة 28).

II. مهام الوكالة

وفق المشرع الجزائري في المادة 5 من(المرسوم التنفيذي 05-165، 2005، صفحة 28) فإن المهام الأساسية للوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها واقتراح التصحيحات الضرورية؛

- متابعة ديمغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره؛
- انجاز الدراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسط؛
- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة؛
- جمع المعلومات حول مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها؛
- التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III. ميزانية الوكالة

يتم عرض مضمون ميزانية الوكالة الذي يقترحه المدير العام للوكالة ويصادق عليه مجلس التوجيه والمراقبة على الوزيرين المكلفين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةوبالمالية وتشتمل ميزانية الوكالة على باب للإيرادات وباب للنفقات . (www.andpme.org.dz)

في باب الإيرادات:

-إعانات التجهيز والتسيير الممنوحة من الدولة.

-المساهمات المالية وهبات الهيئات الوطنية والدولية.

-الهبات و الوصايا و التبرعات من أي نوع كانت.

-الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة بدون مقابل و المتصلة بهدفها .

-الارادات المختلفة.

في باب النفقات :

-نفقات التسيير.

-نفقات التجهيز.

-كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز مهامها.

IV. المساعدات المالية المقدمة من طرف البرنامج

يشمل برنامج المساعدات المالية للوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، د. ت.):

1) **عملية التشخيص:** تقسم المساعدات الموجهة لعملية التشخيص حسب نوع هذا الأخير كما يلي:

أ) **عملية التشخيص الأولي:**

بلغ الحد الأقصى للمساعدات المتعلقة بعملية التشخيص الأولي (القبلي) ما قيمته 500000 دج موزعة كما يلي:

- تساهم الدولة بنسبة 80% من قيمة المساعدة الكلية أي ما قيمته 400000 دج؛
- تساهم المؤسسة المعنية بنسبة 20% من قيمة المساعدة الكلية أي ما قيمته 100000 دج؛
- تستفيد المؤسسة من قرض مدعم من الخزينة من أجل التمويل بمعدل فائدة 06%.

ب) عملية التشخيص النهائي:

بلغ الحد الأقصى للمساعدات المتعلقة بعملية التشخيص الأولي (القبلي) ما قيمته 2500000 دج موزعة كما يلي:

- تساهم الدولة بنسبة 80% من قيمة المساعدة الكلية أي ما قيمته 2000000 دج؛
- تساهم المؤسسة المعنية بنسبة 20% من قيمة المساعدة الكلية أي ما قيمته 500000 دج؛
- تستفيد المؤسسة من قرض مدعم من الخزينة من أجل التمويل بمعدل فائدة 06%.

2) عملية تمويل الاستثمارات: تقسم المساعدات الموجهة للاستثمارات حسب نوع هذه الأخيرة كما يلي:

أ) الاستثمارات اللامادية:

حددت قيمة المساعدات الموجهة للمؤسسات ذوات الاستثمارات اللامادية بمبلغ **3000000دج** موزعة وفق حجم رقم أعمال المؤسسات المعنية كما يلي:

بالنسبة للمؤسسات التي يقل رقم اعمالها عن (**100 مليون دج**)

- تساهم الدولة بنسبة 80% من قيمة المساعدة الكلية أي ما قيمته 2400000 دج؛
- تساهم المؤسسة المعنية بنسبة 20% من قيمة المساعدة الكلية أي ما قيمته 600000 دج؛
- تستفيد المؤسسة من قرض مدعم من الخزينة من أجل التمويل بمعدل فائدة 06%.

بالنسبة للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها ما بين 100 مليون دج و500 مليون دج:

- تساهم الدولة بنسبة 50% من قيمة المساعدة الكلية أي ما قيمته 1500000 دج؛
- تساهم المؤسسة المعنية بنسبة 50% من قيمة المساعدة الكلية أي ما قيمته 1500000 دج؛
- تستفيد المؤسسة من قرض مدعم من الخزينة من أجل التمويل بمعدل فائدة 06%؛
- في حين تستفيد المؤسسات التي يتراوح رقم اعمالها بين 500 مليون دج و1000 مليون دج والمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها بين 1000 مليون دج و2000 مليون دج من قرض مدعم من الخزينة من أجل التمويل بمعدل فائدة 04% و 02% على الترتيب.

ب) الإستثمارات المادية الإنتاجية:

حددت قيمة المساعدات الموجهة للمؤسسات ذوات الاستثمارات المادية الإنتاجية بمبلغ **15000000دج** موزعة وفق حجم رقم أعمال المؤسسات المعنية كما يلي:

بالنسبة للمؤسسات التي يقل رقم اعمالها عن (**100 مليون دج**)

- تساهم الدولة بنسبة 10% من قيمة المساعدة الكلية أي ما قيمته 1500000 دج.
- تساهم المؤسسة المعنية بنسبة 90% من قيمة المساعدة الكلية أي ما قيمته 13500000 دج.
- تستفيد المؤسسة من قرض مدعم من الخزينة من أجل التمويل بمعدل فائدة 3.5%
- في حين تستفيد المؤسسات التي يتراوح رقم اعمالها بين 100 مليون دج و 500 مليون دجوالمؤسسات التي يتراوح رقم اعمالها بين 500 مليون دج و 1000 مليون دج و المؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها بين 1000 مليون دج و2000 مليون دج من قرض مدعم من الخزينة من أجل التمويل مقدر ب 03% و02% و01% على الترتيب.

ت) الاستثمارات المادية ذات طابع الأولوية

- حددت قيمة المساعدات الموجهة للمؤسسات ذوات الاستثمارات المادية ذات طابع الأولوية بمبلغ **30 مليون دج**، حيث تساهم المؤسسة بنسبة 100% من قيمة البرنامج، في حين تستفيد المؤسسة من قرض مدعم من الخزينة من أجل التمويل بمعدل فائدة 2.5%.

ث) الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية

حددت قيمة المساعدات الموجهة للمؤسسات ذوات الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية بمبلغ **15 مليون دج**، حيث تساهم المؤسسة بنسبة 60% من قيمة البرنامج، في حين تساهم الدولة بما قيمته 40%، مع تلقيها ما قيمته 04% من دعم الخزينة.

ج) التكوين والمساعدات الخاصة

تم تقسيم المساعدات المالية حسب طبيعة الخدمة المقدمة للمؤسسة كما يلي:

- **بالنسبة للتأطير**: بلغت القيمة القصوى للبرنامج 500000 دج، تاهم الدولة بما مقداره 80% وتساهم المؤسسة المعنية بالنسبة الباقية 20%.
- **بالنسبة للتدريب**: بلغت القيمة القصوى للبرنامج 1000000 دج، تاهم الدولة بما مقداره 80% وتساهم المؤسسة المعنية بالنسبة الباقية 20%، مع استفادتها من قرض مدعم من الخزينة من أجل التمويل بمعدل فائدة 06%
- **بالنسبة لمنح الشهادات**: بلغت القيمة القصوى للبرنامج 5000000 دج، تاهم الدولة بما مقداره 80% وتساهم المؤسسة المعنية بالنسبة الباقية 20%، مع استفادتها من قرض مدعم من الخزينة من أجل التمويل بمعدل فائدة 06%

V. تحليل مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطور مدى تجسيد البرنامج الوطني لتأهيلها عبر الوكالة الوطنية لترقية وتطوير م ص و ANDPME

لاشك أن إهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ظهر هيكليا، سواء من خلال الوكالات المختلفة الأهداف المخصصة للغرض أعلاه، أو الترسانة القانونية المعدة من طرف الجهات التشريعية والمتضمنة كل الطرق والمسالك القانونية الموجهةلتطبيق البرامج المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن لا الإهتمام،لا الهياكل، ولا المراسيم القانونية كافية للحكم على مدى نجاح سياسة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما تأهيلها، ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا المحور الوقوف على مدى التطبيق الفعلي للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال حصائل أرقام مأخوذة من الجهات الرسمية ذات العلاقة بتطبيق البرنامج.

تحليل تطور الملفات المقدمة من طرف أرباب المؤسسات خلال الفترة (2014-2017)

شهد عدد الملفات المقدمة من طرف أرباب عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةمن أجل الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل مؤسساتهم والاستفادة منه، شهد تراجعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى 2017 كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم03 : تطور الملفات المقدمة من طرف أرباب المؤسسات خلال الفترة (2014-2017)

الملفات	2014	2015	2016	2017	المجموع
مقبولة	493	321	151	133	1098
مرفوضة	134	87	48	111	380
مؤجلة	77	65	63	131	336
المجموع	704	473	262	375	1814

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية م ص م، 2018، حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل، ص12.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الملفات المقدمة من أجل الاستفادة من البرنامج الوطني للتأهيل قد تراجع بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017، وهذا يدل على وجود عراقيل تحول دون التطبيق السليم للبرنامج، والملاحظ أيضا أن نسبة رفض الملفات مقارنة بالمقبولة قد تضاعفت خلال نفس الفترة كميا بين الشكل التالي:

الجدول رقم 04: الملفات المقبولة والمرفوضة

الملفات	2014	2015	2016	2017
مقبولة	493	321	151	133
مرفوضة	134	87	48	111
نسبة الرفض	%27.18	%27.10	%31.17	%83.45

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على الجدول السابق

وترجع أهم أسباب تراجع عدد الملفات المرشحة للاستفادة من البرنامج الوطني للتأهيل وتضاعف معدل رفضها إلى ما يلي:

- تعقيد إجراءات الانضمام إلى البرنامج والاستفادة منه.
- طول المدة الزمنية المستغرقة من طرف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الاستفادة الفعلية من البرنامج.
- ممارسة البيروقراطية نظرا لكثرة مراحل استفادة أرباب العمل من مضمون البرنامج.
- عدم تحقيق نتائج ملموسة من طرف أغلب المستفيدين السابقين من البرنامج.
- ضعف نسبة مساهمة الدولة المالية في برنامج التأهيل مقارنة بمساهمة المعني بالأمر.
- فقدان الثقة بين أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم 05: توزيع الملفات المشاركة في البرنامج الوطني للتأهيل جهويا

الفروع	2014	2015	2016	2017	المجموع
الجزائر	174	126	45	77	1214
عنابة	150	99	59	120	1333
غرداية	32	54	62	20	276

وهران	71	54	34	32	650
سطيف	277	140	62	126	1822
المجموع	704	473	262	375	5295

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية م ص م، 2018، حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل، صفحة13.

بغض النظر عن التراجع في عدد الملفات والمبين في الجدول قبل أعلاه نلاحظ أن هناك تباين في توزيع الملفات المستقبلة حسب الجهة، حيث تربعت ولاية سطيف كوحدة جهوية ضامة للولايات المجاورة لها على صدارة الملفات ب 1822 ملف خلال الفترة الممتدة بين سنة 2014 و سنة 2017، وهذا قد يعود إلى طبيعة المنطقة الاقتصادية المركزة على الصناعة والخدمات، وقد حملت الوحدة الجهوية لعنابة عدد ملفات مقدر ب 1333 ملف خلال نفس الفترة حاملا تطور ملحوظ مقارنة بالسنتين الأخيرتين، متبوعة بالجزائر ب 1214 ملف وهذا يعود إلى المركزية الجغرافية والاقتصادية للجزائر والولايات المندرجة ضمن فرعها، في حين شكلت الوحدة الغربية لوهران ووحدة الجنوب المتمثلة في وحدة غرداية النسب الأدنى ب 650 و 276 ملف على الترتيب، وهذا يدل أن هناك مناطق لم تستفيد من فرصها الحقيقة في الاندماج في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بمناطق أخرى من الوطن وهذا يعود إلى الأسباب التالية:

- طبيعة المنطقة جغرافيا وطبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المنطقة؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للوحدة الجهوية؛
- التفاوت الإداري، الإجرائي والبيروقراطي بين مختلف الوحدات الجهوية؛
- الاختلاف في تركيبة مجالات تخصصات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منطقة إلى أخرى (سنوضحها في الجدول القادم).

الجدول 06: توزيع الملفات المشاركة في البرنامج الوطني للتأهيل حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2014	2015	2016	2017	المجموع
البناء والاشغال العمومية	457	299	153	259	1168
الصناعة	108	78	33	53	272
الصناعة الغذائية	23	23	5	6	57
الخدمات	73	44	52	47	216
السياحة والفندقة	12	6	4	3	25
النقل	16	13	14	3	46
الصيد	8	1	0	0	9
خدمات التكنولوجيا والاتصال	2	1	0	4	7

أخرى	5	8	1	0	14
المجموع	704	473	262	375	5295

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية م ص م، 2018، حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل، صفحة 14.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تفاوت واختلاف كبيرين بين القطاعات في ما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من برنامج التأهيل الوطني، حيث تصدر ترتيب المؤسسات حسب القطاع قطاع الأشغال العمومية بمجموع 1168 ملف خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى سنة 2017، متبوعا بقطاع الصناعة بمجموع 272 ملف علما أن ترقية هذا القطاع كان من أولويات إنشاء هذا البرنامج، في حين تم تصنيف قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بمجموع 216 ملف وهذا يعود إلى توسع قطاع الخدمات المؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات، في حين صنفت القطاعات الأخرى ترتيبا كم يلي: الصناعة الغذائية ب 57 ملف، النقل 46 ملف، السياحة والفندقة 25 ملف، الصيد 9 ملفات وخدمات التكنولوجيا و الإتصال ب 7 ملفات.

ويعود هذا التفاوت بين القطاعات السابقة الذكر إلى عدة أسباب لعل أهمها ما يلي:

- تفاوت واختلاف الرؤى الاستراتيجية الموجهة لكل قطاع من طرف الدولة الجزائرية.
- اختلاف فرص الاستثمار من قطاع إلى آخر.
- اختلاف فلسفات ورؤى أرباب العمل إلى القطاعات المختلفة السالفة الذكر.
- تفاوت واختلاف شروط الاستثمار في قطاع من القطاعات السابقة.
- اختلاف درجة البيروقراطية بين الهيئات المركزية المشرفة على القطاعات السابقة.
- نقص ثقافة التوجه إلى بعض القطاعات الجديدة كالقطاع التكنولوجي.
- المستوى التقني التكنولوجي الذي تشترطه بعض القطاعات دون غيرها.
- نسبة المخاطرة الربحية المتفاوتة من قطاع إلى آخر من زاوية المستثمر.

والمطلوب من الدولة في ظل هذه الأرقام إعادة النظر في شروط الاستثمار في بعض القطاعات التي يعول عليها كثيرا اليوم في مختلف اقتصادات العالم لخلق الثروة وفي مقدمتها القطاع الخدماتي الذي أصبح يشكل الطفرة في بناء اقتصادات قوية من خلال الأرقام الكبيرة التي يساهم بها في الناتج المحلي للدول التي تركز عليه، متبوعا بالقطاع الصناعي لا سيما الصناعات التحويلية باعتبارها متعددة الاهداف والمزايا، فهي تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، تحصين ثروة الخام، التقليل من الاستيراد، تشجيع الصادرات، تحسين تنافسية المؤسسات ..إلخ، بالإضافة إلى ضرورة اشراف الهيئات المركزية ذات العلاقة ببعض القطاعات كالقطاع التكنولوجي، أقول إشرافها على رفع الضبابية على الاستثمار في هذه القطاعات وتشجيعه من خلال المعارض و الأيام المفتوحة والاتصال المباشر بالمستثمرين .. الخ، هذا باعتبارها قطاعات المستقبل في ظل الثورة الرقمية التي تحدث في العالم اليوم.

الجدول 07: توزيع الملفات المقدمة حسب نوع المؤسسات

نوع المؤسسة	2014	2015	2016	2017	المجموع
مؤسسة مصغرة	219	134	91	134	578
مؤسسة صغيرة	350	254	119	134	857
مؤسسة متوسطة	103	73	41	65	282
المؤسسة الغير مسجلة لدى CNAS	32	12	11	42	97
المجموع	704	473	262	375	1814

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية م ص م، 2018، حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل، ص15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك اختلاف وتفاوت في ملفات المؤسسات المشاركة في البرنامج الوطني للتأهيل حسب نوع المؤسسة وحجمها، حيث شملت المؤسسات المصغرة والتي بينا حجمها القانوني في بداية هذه الورقة البحثية ما مقداره 578 ملف خلال الفترة الممتدة بين سنة 2014 وسنة 2017، متبوعة بالمؤسسات الصغيرة التي بلغ عدد ملفاتها 857 خلال نفس الفترة، ختاما بالمؤسسات المتوسطة التي بلغ عدد الملفات المعنية بها 282 ملف خلال نفس الفترة الزمنية، ويعود هذا الإختلاف إلى عدة أسباب لعل أهمها ما يلي:

- اختلاف حجم رأس المال الموضوعي الواجب توفره للاستثمار من قطاع إلى آخر حسبخصوصيات ومتطلبات القطاع المالية؛
- اختلاف الإجراءات الإدارية وتباينها من حجم مؤسسة إلى آخر؛
- اختلاف وتفاوت منسوب المنافسة من مستوى مؤسساتي إلى آخر؛
- تباين مستوى التسيير الموضوعي المطلوب حسب حجم كل مؤسسة.

بعد استظهار النتائج المبينة في المحور أعلاه تبين لنا جليا أن البرنامج الوطني للتأهيل قد واجه الفشل في أغلب مراحله لاسيما التنفيذية منها، مما أدى إلى ضرورة توقيفه في صيغته القديمة من طرف الدولة باعتباره يشكل عبئا ماليا وإداريا إضافيا، وهذا ما ظهر خلال القرار الصادر

VI. خاتمة

لاشك أن الدولة الجزائرية قد أدركت جيدا القيمة الاستراتيجية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين نسيج اقتصادي متكامل وتنافسي، ولاشك أنها قد اتخذت العديد من الإجراءات والتدابير اللازمة التي ترجمت في استصدار القوانين والمراسيم المتعلقة بتنظيم نشاط هذه المؤسسات من جهة، والمتعلقة بإنشاء الهيئات، الوكالات والمكاتب المعنية بتطبيق هذه

التدابير والسياسات على أرض الواقع من جهة أحرى، ولكن هذا التطبيق (التنفيذ) قد واجه عدة صعوبات ومعيقات أدت إلى فشل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه المعيقات واجهت الدولة وأرباب العمل على حد سواء ، وفي مقدماتها ما يلي:

- قلة عدد مكاتب الدراسات المعنية بعملية التشخيص الداخلي والخارجي مقارنة بعدد المؤسسات التي كانت الدولة إلى تأهيلها والمقدر ب 20 ألف مؤسسة.
- نقص كفاءة المكاتب المعنية بالدراسات المتعلقة بمهام بالتأهيل لاسيما مهمة التشخيص ، وهذا بسبب تطلب هذا الأخير لكفاءة ودراية كافية للمكاتب المعنية.
- كثرة العراقيل والمشاكل الإجرائية التي تواجهها المؤسسات أثناء عملية استفادتها من التأهيل (على مستوى الوكالة وعلى مستوى المكاتب).
- التماطل الممارس من طرف مكاتب الدراسات في عمليات التشخيص يساهم في تنازل المؤسسات عن العملية في الكثير من الأحيان.
- مواجهة المؤسسات الراغبة فعليا في عملية التأهيل لصعوبات متعلقة بالتمويل بعد إتمام المكاتب لدراساتها، وهذا بسب اقتراح المكاتب لبرامج تأهيل تتطلب أموال تفوق قدرة المؤسسات ف الكثير من الأحيان.
- غياب النزاهة لدى بعض مكاتب الدراسات في عملية إعدادها لبرامج التأهيل المتعلقة بالمؤسسات لا سيما التشخيص الداخلي والخارجي.
- غياب الثقة بين أرباب العمل (المحتكين مباشرة مع مكاتب الدراسات) ومسيريهم الأمر الذي يصعب عمل مكاتب الدراسات إيصال مضمون استراتيجيات التأهيل المناسبة لأرباب العمل بسبب إعتمادهم على أنفسم دون مسيريهم في التفاوض والاحتكاك مع رؤساء مكاتب الدراسات.
- نقص التعامل الإعلامي مع البرنامج الوطني للتأهيل بسبب نقص حملات التعريف بالبرنامج حال دون دراسة الكثير من المؤسسات بهذا البرنامج، أهدافه ومزاياه بالنسبة لها.

المراجع

BROWN, G. (n, d.). *Le diagnostic d'entreprise.* L'entreprise moderne d'édition.

Lamiri, A. (2003). *Management de l'information- redressement et mise a niveau des entreprises.* centre de benaknoun (alger): office des publications universitaires.

www.andpme.org.dz. (n.d.). Retrieved 15, 2021افريل

أحمد غبولي. (2011). *تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* (الإصدار مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر).

القانون رقم 18-01. (2001). المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*.

المرسوم التنفيذي 05-165. (2005). المؤرخ في 24 ربيع الول 1426 الموافق ل 3 ماي 2005 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنظيمها وسيرها. *الجريدة الرسمية، 32*.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. (د. ت.). *دفاتر داخلية للوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.*

خالد بن مكرلوف. (2017). *تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةبالجزائر – بين الواقع والآفاق* – (الإصدار أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر).

عبد الحافظ الصاوي. (د. ت.). *إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. تاريخ الاسترداد 21 افريل, 2021، من http://www.aadd2.com/vb/showthread.php?t=30753

عبد القادر رقراق. (2010). *متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة الجزائر* (الإصدار مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر).

محمد يعقوبي. (2006). مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – عرض بعض التجارب-. *الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006*. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر.

نادية قويقع. (2001). *إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية* (الإصدار رسالة ماجستير، جامعة الجزائر).